مجتمع

إنقاذ مهاجرين حاولوا عبور المانش إلى بريطانيا

أعلنت السلطات الفرنسية أنّها أنقذت يومي الأحد والإثنين في بحر المانش (القناة الإنكليزية) 213 مهاجراً أبحروا على متن قوارب متهالكة من سواحل البلاد الشمالية في محاولة للوصول إلى إنكلترا. وقالت مديرية الأمن في المانش وبحر الشمال في بيان إنّه تمّ ليل الأحد - الإثنين الإبلاغ عن قوارب عدة تواجه صعوبات قبالة السواحل الشمالية وبا دو كاليه، مشيرة إلى أنّ عمليات الإنقاذ التي أطلقت إثر ذلك تواصلت خلال نهار الإثنين. وأكّد البيان أنّ جميع هؤلاء المهاجرين «سالمون ومعافون». (فرانس برس)

مصر: توثيق إخفاء أب وأولاده منذ 5 سنوات

تلقت «الشبكة المصرية لحقوق الإنسان» استغاثة من أسرة المواطن السيناوي سيد أحمد سالم سيد أحمد من أبناء قبيلة البياضية، حول اختفائه وأربعة من أولاده، وذلك بعدما اعتقلتهم قوة عسكرية كبيرة من الجيش المصري، صباح 7 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016، إثر اقتحام منزلهم بمركز نخل وسط سيناء. وسبق أن أعربت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، عن مخاوفها بشأن الممارسات المقلقة من التهجير والإخفاء القسري والتعذيب وغيرها من ضروب المعاملة السيئة للمحتجزين، في شبه جزيرة سيناء. (العربي الجديد)

المناخ يهدّد 118 مليون أفريقي

(بونيفاس موتوني/ Getty)

حذّرت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، بالشراكة مع وكالات الاتحاد الأفريقي، من أنّ الأنهار الجليدية في شرقي أفريقيا ستختفي خلال عقدين، بينما سيواجه 118 مليون فقير الآثار الناتجة عن ذلك مثل القحط والفيضانات أو الارتفاع الكبير في درجات الحرارة، وربما يؤدي تغير المناخ أيضاً إلى انخفاض ثلاثة في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للقارة بحلول منتصف القرن. وكان عام 2020 ثالث أشد الأعوام حرارة في أفريقيا على الإطلاق، إذ ارتفعت الحرارة بمقدار 0,86 درجة مئوية عن متوسط درجة الحرارة في العقود الثلاثة التي سبقت عام 2010. وقال الأمين العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية بيتيري تالاس، في مقدمة التقرير: «يشير الانكماش السريع لآخر الأنهار الجليدية المتبقية في شرق أفريقيا، والتي من المتوقع أن تذوب بالكامل في المستقبل القريب، إلى خطر حدوث تغيير لا رجعة فيه في النظام البيئي لكوكب الأرض». وتوقع أنّه، وفقاً للمعدلات الحالية، ستختفي جميع مناطق الجليد الاستوائية الثلاث في أفريقيا، وهي كليمنجارو في تنزانيا وجبل كينيا في كينيا وروينزوريس الأوغندية، بحلول العقد الذي يبدأ في 2040. من جهتها، قالت مفوضة الزراعة في الاتحاد الأفريقي، جوزيفا ساكو: «بحلول عام 2030، تشير التقديرات إلى أنّ ما يصل إلى 118 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع سيواجهون الجفاف والفيضانات والحرارة الشديدة، إذا لم يتم اتخاذ تدابير مناسبة للتعامل مع ذلك». (رويترز)

الكويت: الكشف المبكر عن سرطان الثدي

الكويت ـ **خالد الخالدي**

تسعى وزارة الصحة الكويتية إلى توعية النساء الكويتيات والمقيمات حول أهمية الفحص المبكر لسرطان الثدي، في ظل الارتفاع الكبير في أعداد الإصابات في البلاد خلال الفترة الأخيرة. وتنشط حملات التوعية في شهر أكتوبر/تشرين الأول، وهو شهر التوعية بسرطان الثدي، وتحاول وزارة الصحة حث أكبر عدد من النساء للاستفادة من الفحص المجاني في المراكز الصحية.

وتقول وزارة الصحة إن 13,6 من كل ألف امرأة في الكويت مصابة بسرطان الثدي، مقارنة بأربع نساء من أصل ألف امرأة في دول أوروبا والولايات المتحدة الأميركية. كما أن عدد النساء المصابات بسرطان الثدي سنوياً هو أكثر من 600 امرأة، ويشكلن 40 في المائة من نسبة المصابات بأمراض السرطان في البلاد، بعدما كن يشكلن قبل سنوات نسبة لا تزيد عن 15 في المائة من المصابات بالسرطان.

ويؤكد رئيس مجلس إدارة الحملة الوطنية للتوعية بالسرطان «كان»، خالد الصالح، أن هناك زيادة كبيرة في عدد الإصابات بسرطان الثدي في الكويت، إذ تضاعف عدد النساء المصابات أربع مرات خلال عقدين، كما أن نسبة الوفيات بسبب سرطان الثدي تبلغ 8 وفيات من أصل 100 ألف نسمة، عازياً السبب إلى عدم وجود ثقافة الفحص المبكر لدى النساء، الأمر الذي أدى إلى زيادة نسبة الإصابات وارتفاع نسبة الوفيات من جراء الإصابة بسرطان الثدي.

ويقول الصالح لـ «العربي الجديد»: «أهم شيء بالنسبة للنساء، خصوصاً ممن تجاوزن عمر الأربعين عاماً، ضرورة الفحص المبكر لسرطان الثدي، وعدم الشعور بالخجل من هذا الفحص. على العكس، فإن الفحص المبكر يؤدي إلى تخفيض نسبة الإصابة بواقع 90 في المائة، ويقلل معدل الوفيات في حال الإصابة». ويؤكد أن «المعركة هي معركة وعي بالنسبة للنساء، والحل الأمثل هو الفحص المبكر ولا شيء سواه».

ومن المتوقع أن تستمر الزيادة في معدلات الإصابة بسرطان الثدي في الكويت لتبلغ 75 حالة لكل مائة ألف نسمة في عام 2029.

من جهتها، تقول الطبيبة المتخصصة في سرطان الثدي فرح صادق، لـ «العربي الجديد»: «دشنت وزارة الصحة البرنامج الوطني للكشف المبكر عن أمراض الثدي في دولة الكويت، ويستهدف حث النساء على الكشف المبكر عن سرطان الثدي، كونه الوسيلة الناجعة لتقليل فرص الإصابة بنسبة كبيرة جداً». تضيف: «فحص الثدي بالأشعة السينية (أشعة إكس) هو الفحص الأمثل والوحيد للكشف المبكر عن سرطان الثدي. وعلى الرغم من زيادة حملات التوعية، إلا أن الوعي بالفحص بين النساء ما زال ضعيفاً».

وخصصت وزارة الصحة خمسة مراكز موزعة على محافظات الكويت لإجراء الفحوصات، على أن يتم الحجز لموعد الفحص من خلال تطبيق على الهواتف المحمولة، ويحدد الموعد في غضون أيام فقط، ولا يقتصر الفحص على شهر أكتوبر/ تشرين الأول «الخاص بالتوعية بسرطان الثدي»، بل إنه متوفر طوال العام لكل امرأة مقيمة في الكويت، على أن يتجاوز عمرها 40 عاماً، كون نسب الإصابة بسرطان الثدي هي الأعلى في هذا العمر تحديداً.

وتقول صادق إن تصوير الثدي الشعاعي (فحص الماموغرام) يجب أن يجرى لكل سيدة بلغت الأربعين عاماً ولم تجر فحصاً منذ عام كامل، ويزداد أهميته بالنسبة للنساء اللواتي أصبن بسرطان الثدي سابقاً.

من جهتها، تقول رئيسة البرنامج الوطني للكشف المبكر عن أمراض الثدي، الطبيبة هناء الخواري، إن سبب تضاعف الإصابات بسرطان الثدي أربع مرات في الكويت يعود إلى «تردد النساء في الفحص المبكر، خوفاً من اكتشاف المرض، بالإضافة إلى أنماط الحياة المتغيرة وزيادة نسبة السمنة وتناول هرمون الأستروجين، وهذا أمر خطير جداً». تختم: «كما أننا لا نستطيع تجاهل الأسباب الجينية والوراثية».

فحص ذاتي

تؤكد رئيسة البرنامج الوطني للكشف المبكر عن أمراض الثدي، الطبيبة هناء الخواري، على ضرورة التصوير الشعاعي للثدي بدءاً من سن الأربعين. وفي حال ظهور أية أعراض بالثدي، يجب الذهاب إلى المستشفى لإجراء الفحوصات اللازمة، مشددة على أهمية الفحص الذاتي بشكل شهري والفحص الإكلينيكي دورياً.

الغلاف

تشهد مدينة كريتر الواقعة في العاصمة اليمنية المؤقتة عدن تهجيراً قسرياً لاهلها، ممن يتهمون بدعم إمام النوبي. هؤلاء يجبرون من قبل قوات المجلس الانتقالي الجنوبي على مغادرة بيوتهم، ليتم هدمها واحراقها

تهجير في عدن

«المجلس الانتقالي الجنوبي» يشرّد أهالي كريتر

مقاتلة من «المجلس الانتقالي الجنوبي» (صالح الصيادي/ فرانس برس)

عدن ـ **أسعد سليمان**

هجّرت قوات المجلس الانتقالي الجنوبي عشرات العائلات من منازلها في العاصمة المؤقتة عدن، جنوبي اليمن، وأحرقت وهدمت منازل بالقوة، على خلفية الأحداث الأخيرة التي شهدتها مدينة كريتر بين قوات تابعة للمجلس الانتقالي، وأخرى تمردت عليه بسبب خلافات أجنحة عسكرية وأمنية داخله، انتهت بهزيمة القيادي إمام النوبي. أحداث التهجير هذه تحدث على مقربة من قصر المعاشيق، حيث الحكومة الشرعية اليمنية، التي لم تبد أي ردة فعل حيال التهجير القسري للمواطنين. في المقابل، تطالب منظمات حقوقية بوقف الانتهاكات. ويقول حقوقيون وناشطون وبعض أهالي مدينة كريتر في عدن، لـ«العربي الجديد»، إن أكثر من مائتين وخمسين شخصاً هجروا من منازلهم قسراً خلال الأيام القليلة الماضية في جبل الفرس في المدينة، فضلاً عن حرق وتدمير وإخلاء خاص وكريتر بشكل عام، بواسطة قوات تابعة للمجلس الانتقالي، تحت ذريعة البناء العشوائي. لكن الأهالي يشيرون إلى أن السبب الحقيقي للتهجير هو تأييد شباب من المدينة للنوبي.

يقول أحد المهجرين ويدعى لؤي محمود، لـ«العربي الجديد»: «أخرجونا من منازلنا في جبل الفرس بحجة أنه غير شرعي وبناء عشوائي. ثم اتهموا سكان المنطقة بدعم إمام النوبي، وإخفاء مطلوبين للأمن لمساعدتهم النوبي في الأحداث الأخيرة. كما اعتبروا أننا خلايا نائمة معادية للجنوب». يضيف: «عندما رفضنا مغادرة منازلنا وطلبنا منهم عدم طردنا، هددنا أفراد تلك القوات بإحراق المنزل بمن فيه، وأجبرونا على المغادرة، وأصبحنا مشردين نبحث عن مكان نسكن فيه. تفرق أفراد العائلة بين بيوت الأقارب والأصدقاء بانتظار استئجار منزل جديد».

من جهتها، تقول أماني سعيد لـ«العربي الجديد» إن قوات تابعة للمجلس الانتقالي جاءت إلى منزلهم وطلبت منهم المغادرة وهدمت جزءاً من البيت وأحرقت جزءاً آخر منه. وتؤكد «تهجير الكثير من الناس في جبل الفرس والمنطقة المحيطة، وقطع الطريق المؤدية إلى منازلنا التي كنا نعيش فيها منذ ما قبل انقلاب جماعة أنصار الله الحوثيين واندلاع الحرب». من جهته، يقول عبد الله علي لـ«العربي الجديد» إنه غادر منزله مع عائلته بالقوة حاله حال جيرانه من أبناء عدن، علماً أن عائلات في المنطقة نفسها لم تهجر كونها تنتمي إلى مناطق قوات المجلس الانتقالي. ويؤكد أن هناك تحيزاً واستهدافاً لأشخاص دون غيرهم، لا سيما أن بعض العائلات أمهلت يومين لمغادرة منازلها، عدا عن رفض دفع تعويضات للمهجرين من منازلهم.

ويشير علي إلى أن تلك القوات تسعى إلى «إنشاء معسكر خاص فيها في المكان نفسه الذي يتم تهجير المواطنين فيه من منازلهم، وذلك على حساب المدنيين». وتبرر السلطات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي في عدن ما يحدث قائلة إن هناك توجيهات من قيادة الانتقالي وقيادة محافظة عدن بإزالة كل البناء المستحدث والبناء العشوائي في كريتر، لا سيما في جبل شمسان، المطل على المدينة والذي شهد انتشاراً واسعاً للبناء العشوائي.

من جهته، يقول مصدر خاص في قوات المجلس الانتقالي الجنوبي إن «المناطق عمرها إلى عقود خلت، بالإضافة إلى اتهام سكان هؤلاء المنازل بالانتماء للقيادي إمام النوبي.

إلى ذلك، يقول رئيس منظمة الراصد لحقوق الإنسان أنيس الشريك في بيان: «قلنا قبل أيام إن تعدد الأطراف الأمنية التي تنفذ الاعتقالات والمداهمات في كريتر أدى إلى سقوط ضحايا، عدا عن الإخفاء والتعذيب بطريقه انتقامية لا يمكن لأي طرف أمني أن يمارسه»، مشيراً إلى «رصد وتوثيق أكثر من واقعه إحراق منازل لأشخاص من كريتر بتهمة الانتماء إلى إمام النوبي. وأخرجت الأسر والأطفال من داخل المنازل، كما أحرقت بيوت بأكملها».

يضيف: «لا أتحدث عن جبل الفرس وملف النازحين وما حصل من إحراق لبيوت النازحين ومنازلهم في جبل الفرس. أتحدث عن كريتر فقط وإحراق منازل لأشخاص من أبناء كريتر بتهمة الانتماء لإمام النوبي».

ويؤكد الشريك أن هناك «إحراقاً للمنازل. هذه الثقافة الدخيلة على عدن تعد بادرة خطيرة. وإن لم يتم وقف العبث والانتهاكات التي تحصل في كريتر، فسنصحو قريباً على انتهاكات وجرائم حرب، وليس حملة أمنية»، داعياً «المحافظ ورئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي إلى الاهتمام بهذا الملف ووضع كريتر، محملاً إياهم المسؤولية كاملة».

في المقابل، يبرر أنصار الانتقالي ما يحدث باعتباره ضرورة لضبط الأمن ووقف البناء العشوائي، متهمين الأهالي في تلك المناطق من جبل شمسان بالانتماء إلى مناطق خاضعة لسيطرة الحوثيين. وتعليقاً على عمليات الانتقالي في جبل الفرس، يقول رئيس تحرير صحيفة «بافع نيوز» المقرّب من الانتقالي ياسر اليافعي على صفحته على «فيسبوك»: «النازحون في العالم كله، حتى مارب، تقام لهم مخيمات نزوح خارج المدينة وعند أطرافها، بينما في عدن أسكنوهم قمم الجبال المطلة على كل الأماكن الحيوية، بما فيها المطار والميناء والمعسكرات. تخيل أن مدناً سكنية تظهر لك فجأة على قمم الجبال! كيف سيكون وضع المدينة المستقبلي؟ السؤال لمن يتغنى بحب عدن ليحقق مصلحة سياسية أو مادية». يضيف: «قبل شهر تقريباً، اطلعت على ملف فيه أكثر من 700 اسم لنازحين بنوا بيوتاً وسكنوا في جبال كريتر والمعلا والتواهي، وجميعهم من صنعاء وذمار وتعز والحديدة. وأمام كل اسم عدد أفراد الأسرة ورقم الهاتف. وقد أعدت منظمة حقوقية الكشف وبحيري التواصل مع منظمات دولية لإخلاء مواقعهم»، مضيفاً: «المهم ألا يبني نازح بيتاً على قمة جبل مطل على قلب مدينة تعيش صراعات ومؤامرات وحروباً». يتابع: «أتحدى الذين يدعون أنهم حقوقيون بهدف كسب المال أن ينظموا رحلة إلى جبل نقم أو النهدين أو الجبال المطلة على مذبح. على الحقوقيين والمنظمات رفع التقارير للحكومة ومنظمة الهجرة الدولية والأمم المتحدة لتوفير مخيمات نزوح تضمن حياة كريمة لهؤلاء النازحين، وتحفظ كرامتهم ومستقبل أطفالهم، بدلاً من التشرد في الجبال. الجميع سيكون معهم وداعما لهم».

ولم تبد الحكومة أي ردة فعل حيال عمليات التهجير القسري التي ترتكبها قوات تابعة للمجلس الانتقالي في أحياء قريبة من قصر المعاشيق، مقر الحكومة ورئيسها. ومنذ بداية شهر أكتوبر/ تشرين الأول الجاري، شنت قوات المجلس الانتقالي الجنوبي حملة اعتقالات واسعة في مدينة كريتر. وقالت مصادر حقوقية إن المداهمات طاولت العشرات من المنازل، وتجاوزت حتى اللحظة 40 منزلاً في المدينة، وشوهد عشرات الناس ممن اعتقلتهم قوات المجلس الانتقالي وهم ينقلون إلى جهات غير معروفة، بتهمة مساعدة القيادي إمام النوبي الذي خاض المواجهات ضد الانتقالي.

> اخرجونا من منزلنا في جبل الفرس بحجة انه غير شرعي وبناء عشوائي
>
> لم تبد الحكومة اي ردة فعل حيال التهجير الذي ترتكبه قوات الانتقالي

250

عدد الأشخاص الذين هجّروا من منازلهم خلال الأيام الماضية في مدينة كريتر بعدن

ليبيا: مراكز التقوية جزء من التعليم

يبدو أن النقلة النوعية في مناهج التعليم بعيدة المنال في ليبيا. من هنا، لا بد من الحصول على التعليم الأفضل بأية وسيلة متاحة، ومنها اللجوء إلى مركز تقوية

طرابلس ـ **العربي الجديد**

تشهد مراكز تقوية القدرات الدراسية للطلاب إقبالاً كبيراً في ليبيا، في ظل حال الإرباك في عملية التعليم الحكومية التي كررت، خلال أعوام الحرب الأهلية والأشهر الأخيرة المرتبطة بتفشي جائحة كورونا، ظاهرة إنهاء العام الدراسي من دون أن يستكمل الطلاب المناهج المقررة.

ويلجأ هؤلاء إلى مراكز التقوية لتعويض ما فاتهم من حصص والاستعداد للعام الدراسي التالي، وهو ما تفعله منذ ثلاث سنوات الطالبة من طرابلس في المرحلة الإعدادية صالحة فليليح، التي تعتبر مراكز التقوية جزءاً من عملية التعليم في البلاد.

وفي إبريل/ نيسان الماضي، أعلنت وزارة التعليم في حكومة الوحدة الوطنية خطة حددت نهاية العام الدراسي للمرحلة الأساسية في مطلع أغسطس/ آب الماضي، ونهاية المرحلة الإعدادية في الأسبوع الثاني من أغسطس/ آب أيضاً، والمرحلة الثانوية مطلع سبتمبر/ أيلول الماضي. لكنها عدلت هذه المواعيد في منتصف يونيو/ حزيران عبر تقديمها شهراً واحداً بالنسبة للمرحلتين الابتدائية والإعدادية إلى يوليو/ تموز الماضي، وكذلك للمرحلة الثانوية إلى أغسطس/ آب، ما أربك المعلمين والمدارس.

تقول مديرة مدرسة عين زاره للتعليم الأساسي الحكومية سارة الشفتري لـ«العربي الجديد»: «اضطرتنا القرارات المفاجئة إلى مضاعفة الجهود وتسريع منح الحصص في شكل غير لائق تعليمياً من أجل إكمال المناهج، وذلك بسبب فوضى القرارات الحكومية غير المدروسة».

وتابعت: «أرادت الوزارة عبر تقديم مواعيد إنهاء العام الدراسي بالنسبة لكل الصفوف التمهيد لإطلاق العام الدراسي الجديد في موعد متقدم في سبيل تجنب تأخير إطلاق الدراسة، كما حصل في السنوات الماضية. لكن القرار كان سيئاً، ولم يخضع لدراسة جيدة لوضع المناهج، تمهيداً لإعادة مواعيد بدء وإنهاء العام الدراسي تدريجاً الى وضعها الطبيعي».

وفيما تقرّ الشفتري بحاجة الطلاب الى دورات تقوية كي يستدركوا ما فاتهم، أكدت فليليح في حديثها لـ«العربي الجديد» أنها مضطرة إلى اللجوء إلى المدارس الخاصة لتعويض ما فاتها «ما يجعلني أنفق أكثر من طلاب المدارس الخاصة، وأضطر أحياناً إلى التنقل بين أكثر من مركز للبحث عن الأفضل». وتحاول فليليح مع ثلاثة من زميلاتها يدرسن في المدرسة ذاتها اللحاق بحصص أكثر من ثلث المنهج الدراسي للسنة الثانية من المرحلة الإعدادية. وتقول: «نحن الآن على أعتاب العام الدراسي الجديد، وسنبدأ بعد شهرين في أفضل الأحوال عاماً دراسياً جديداً، لذا قررت وزارة التعليم إجراء الامتحانات الخاصة بكل المنهج، رغم أن جميع مسؤوليها يعلمون أن المدارس لم تكمله».

وتدأب المدارس الخاصة على إطلاق دورات التقوية خلال فترات الإجازة الصيفية. ويؤكد مدير مركز «المتوفق للدورات التخصصية» الخاص محمد عامر أن عدد المراكز يتجاوز 300 في العاصمة طرابلس وحدها، ويستقبل كل منها أسبوعياً 180 طالباً على الأقل، خصوصاً أولئك في المراحل الإعدادية والثانوية الذين يستعدون لتقديم الامتحانات النهائية. ويقول عامر لـ«العربي الجديد»: «لم يدرس بعض التلاميذ نصف المنهج الدراسي، خصوصاً العام الماضي الذي شهد تعليق وزارة التعليم الدروس لأسباب عدة بسبب ارتفاع الإصابات بوباء كورونا الذي أفضى إلى سلسلة إغلاقات، وارتفاع درجات الحرارة نهاية العام الدراسي، ثم ترك السلطات صلاحية اتخاذ القرار في شأن وقف الدراسة أو عدمها لمكاتب التعليم في البلديات، ما أربك عملية التعليم».

وتنتقد الشفتري وضع مؤسسات التعليم في ليبيا التي تصفها بأنها «منهارة»، وتسأل: «هل لدى كل الأسر الليبية قدرة مادية على إلحاق أولادها بمراكز خاصة للتقوية، وتعويض ما فاتهم من المقرر الدراسي؟ هذا أمر مستحيل، ويعني أن نسبة كبيرة من الطلاب سيلتحقون بالعام الدراسي التالي من دون أي أساس لفهم المنهج الدراسي الجديد المخصص لهم».

وتابعت: «تأسس القطاع الخاص لتحقيق أرباح مادية، ولا تضم غالبية مراكزه مقومات توفير تعليم راق، وبينها أماكن الدراسة، إذ يوجد القسم الأكبر منها في بيوت سكنية مستأجرة، كما تفتقر كوادره إلى معلمين ذوي كفاءات عالية وخبرات كبيرة في مجال تعويض النواقص في الحصص، ما يجعلهم غير قادرين على تأدية أدوارهم في شكل مثالي، في وقت يحاولون لفت الأنظار إلى قيمتهم في مجال التعليم عبر تنظيم احتجاجات ضد ما يعتبرونه قرارات عشوائية، يطالبون بوقفها تمهيداً لممارسة عملية تعليم سلسلة وصحيحة».

بعض التلاميذ لم يكملوا نصف المناهج في العام الأخير (محمود تركية/ فرانس برس)

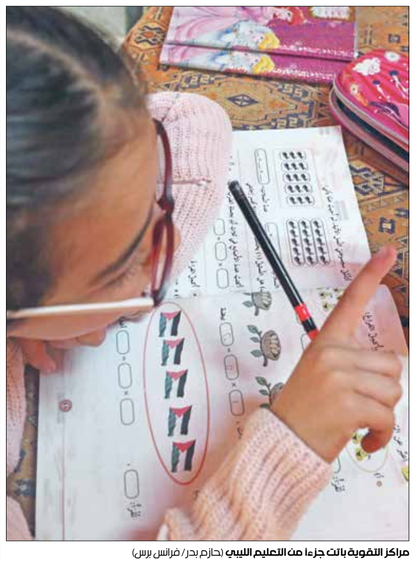

مراكز التقوية باتت جزءا من التعليم الليبي (حازم بحر/ فرانس برس)

إيطاليا: إلزامية لقاحات كورونا تفيد «الفاشيين»

في مرحلة ما قبل الانتخابات المقرّرة بعد أسابيع، تجلب حملة الحكومة الإيطالية لفرض التحصين الإلزامي ضدّ كوفيد-19 مكاسب أقل للحكومة الإيطالية الحالية، في مقابل رفع مستوى التأييد لـ«الفاشيين»

لافتة ربط حواز التحصين بالأزياء (ساحتا أرو تشلي/ Getty)

ناصر السهلي

تطبّق السلطات الإيطالية، منذ إبريل/ نيسان الماضي، قانوناً يلزم الموظفين بتلقي لقاح مضاد لكوفيد-19 من أجل الاحتفاظ بعملهم. وبالتأكيد، يخضع عاملو القطاع الصحي لهذا الشرط، إذ إنه في مقدمة القطاعات الحيوية في مواجهة وباء كورونا. لكن ما يلفت الانتباه هو رفض آلاف الأشخاص، من بينهم أطباء وممرضون، الاعتراف بفيروس كورونا الجديد في الأساس وتلقّي اللقاحات ذات الصلة، ما يجعلهم يخاطرون بخسارة أعمالهم، علماً أنّ القانون الإلزامي يتوعّد بإرسال الممتنعين عن عملية التحصين إلى بيوتهم في إجازة بلا أجر لمدّة شهرَين، وصولاً إلى التلويح بفصلهم نهائياً من وظائفهم.

وتُعدّ إيطاليا من بين أكثر الدول الأوروبية تضرراً من تفشّي فيروس كورونا الجديد في ربيع عام 2020، لكنّ وفاة آلاف وإصابة مئات الآلاف بالوباء، لم تمنعا إنكار الوباء ورفض اللقاحات لاحقاً. وقد تطوّر السجال أحياناً إلى صدامات متكرّرة في الشارع بين المنكرين والشرطة، فيما نظرت المحاكم في شكاوى تقدّم بها مهنيون في مجال الصحة طالبوا بإصدار أحكام تُعفيهم من تلقّي اللقاحات، الأمر الذي أزّم العلاقة بين الحكومة ورافضي التحصين. وهو ما يجعل الوضع في إيطاليا مخالفاً للوضع في مجتمعات أوروبية أخرى، أدّت فيها حملات التحصين إلى تشكّل مناعة القطيع المطلوبة لمواجهة الوباء، كما هي الحال في الدنمارك التي أنجزت تحصين نحو 80 في المائة من سكانها، الأمر الذي سمح بعودة الحياة إلى طبيعتها على الرغم من استمرار الحذر ممّا قد تخلقه موجات الإنفلونزا الموسمية بدءاً من أكتوبر/ تشرين الأول الجاري.

ومسألة الإنكار تلك في إيطاليا ليست عادية، إذ تشمل الآفاً يخوضون معارك قانونية مع السلطات، بلغت كذلك حدّ توجيه تهديدات بقتل سياسيين بارزين، من بينهم رئيس الوزراء ماريو دراغي، فيما كشفت الشرطة مخططات لافتعال جماعات، تصف إجراءات الحكومة بأنّها «مؤامرة» و«منحى لحكم دكتاتوري للمجتمع»، أعمال عنف وفوضى. وأشارت صحف محلية إلى تعليق عمل 728 طبيباً من دون أجور، وإلى رغبة ممرضين كُثر في التخلي عن مهنهم احتجاجاً على الإجراءات الصارمة.

وعلى الرغم من اتساع نطاق الرفض والاحتجاجات في الشارع، لم تتراجع روما عن مواقفها، ولوحت بإصدار مزيد من القوانين المشددة لرفع معدلات التحصين التي تشهد تراجعاً، علماً أنّ مخططها للتحصين يلحظ رفع عدد الموظفين المحصّنين إلى 23 مليوناً في القطاعَين العام والخاص، من أجل الخروج من مأزق تأخرها عن حملات باقي الدول الأوروبية. من هنا، يتعيّن حصول ملايين على «جواز كوفيد-19» ساري المفعول بحلول منتصف أكتوبر/ تشرين الأول الجاري، تحت طائلة دفع غرامة مالية والتوقيف عن العمل من دون أجر.

وتواكب نقابتا الأطباء والمحامين خطة الحكومة عبر إصدار بيانات تحذّر من فقدان الناس أعمالهم. لكنّ المحامي لوكا كامباتوتو، الذي يقود حملة رافضة للقاحات المضادة لكوفيد-19، يقول إنّ «إجراءات السلطات لا تتعلق بالصحة بل بالحقوق الديمقراطية والأساسية للمواطنين. فالتهديد الذي يمثّله فيروس كورونا الجديد ليس كبيراً بدرجة كافية لتبرير التضييق على حريات الناس ووسائل كسب قوتهم».

وتخلق إلزامية اللقاح أزمة ثقة بين السلطات ومجموعات مجتمعية، في إيطاليا وفرنسا وألمانيا وهولندا ودول أخرى، ترى أنّ «هذا التصرف ينسف مبادئ الديمقراطية وحرية المواطنين في الاختيار وتحديد مصيرهم». وقد شهدت دول عدّة صدامات في الشارع اندلعت بين مجموعات مشككة باللقاحات وجداوها وبين أجهزة الأمن، علماً أنّ الحكومات والسلطات الصحية تشدّد على أنّ الإجراءات الإلزامية «تهدف إلى حماية كل المجتمع، ولا تخضع لمزاج مجموعات تؤمن بنظرية المؤامرة».

> تطوّر السجال إلى صدامات متكرّرة في الشارع بين المنكرين والشرطة
>
> لم تتراجع الحكومة عن مواقفها ولوّحت بمزيد من التشدد

واللافت أن حكومة دراغي الليبرالية تفرض حصول كل مواطن على «جواز كوفيد-19» ساري المفعول، مع ربطه بإجراء اختبار خاص بالفيروس نتيجته سالبة، حددت ثمنه بـ15 يورو (17,3 دولاراً أميركياً)، صالح لمدة 72 ساعة فقط، علماً أنّ هذا الفحص مجاني في معظم دول الاتحاد الأوروبي. وهذا أمر يغضب الإيطاليين المرهقين من جزاء تزايد مصاريفهم الشهرية، علماً أنّ ملايين منهم لا يتجاوز متوسّط دخلهم الشهري ألف يورو (نحو 1160 دولاراً)، من بينهم عمّال في مطاعم ومقاه وقطاعات خدمات وصناعة وصفوا قرار الحكومة بأنّه «عقوبة لرافضي اللقاحات».

النص الكامل
على الموقع الالكتروني